

بمعامل المواطن الساكن في الاستثماري معاملة المواطن الذي يسكن الخاص

يمكن عن طريق تخفيف تكاليف تشغيل الموارد الذي يساعد على ضمان الاستدامة لمثل هذه الموارد الأساسية مع إيصال الدعم لمستحقيه.

فالسبب الرئيس لظهور التعرفة الجديدة هو العمل بوثيقة الإصلاح الاقتصادي للكويت عن طريق وزارة المالية متمملاً بتحقيق هدف خفض الدعم الحكومي لترشيد الانفاق.

ومن أسباب تبني التعرفة الجديدة أيضاً حث المواطنين على ترشيد الاستهلاك بصورة مباشرة أكثر من حملات الترشيد التي وإن كانت قد حققت وما تزال تحقق نجاحاً باهراً فإنه لا يمكن القول بأنها قضت تماماً على الإسراف فعندما يكون الترشيد واقعاً وليس خياراً للمواطن سيكون مجبراً على تغيير سلوكه وإن كان ممن لم يعبروا اهتماماً لحملات الترشيد وبذلك يتم ضمان نشأة جيل جديد على التعرفة المالية الجديدة للمياه والكهرباء تضمن وتساهم في استدامة الموارد الطبيعية.

ثالثاً: مقارنة التعرفة القديمة بالجديدة:

من خلال الجداول الآتية يمكن ملاحظة الفرق بين التعرفة الجديدة والتعرفة القديمة في وجود شرائح للاستهلاك لكل من المياه والكهرباء على حدة، مع تفصيل أكثر للقطاعات.

المختلفة وضم بعضها بنفس التعرفة وتغيير تسعير المياه من الفلس الى الدينار مصاحب بارتفاع عام في التعرفة وكما سيتضح فهناك وجود لتعرفة ثابتة للعديد من القطاعات ما يمثل الدعم الحكومي الذي لم تتم إزالته وإنما تم تخفيفه لضمان وصوله لذوي الدخل المحدود مع مراعاة توقفه عن الاحتجاجه ولكن قد يستفيد منه على غير وجه حق. وفي التعرفة الجديدة يستثنى المواطن الكويتي في السكن الخاص من شرائح المياه والكهرباء ويعامل المواطن الذي يسكن في السكن الاستثماري معاملة الكويتي في السكن الخاص شريطة ألا يكون مستفيداً من الدعم في قطاع آخر كما هو الحال لمن يرشد استهلاكه بنسبة ١٠٪ على قيمة ٥٠٪ من الفاتورة في آخر شهر في نهاية السنة ومن يرشد ١٥٪ يحصل على شهر كامل في نهاية السنة ومن يرشد ٢٠٪ يحصل على شهر ونصف وهذا يدخل ضمن بند الحوافز الكائن في القانون الجديدة.

رابعاً: ردة الفعل تجاه التعرفة

يمثل هذا القانون خطوة عملية حقيقية من وزارة المياه والكهرباء تضامناً مع وزارة المالية لتنفيذ وثيقة الإصلاح الاقتصادي ففي طبيعة الحال أن تكون وزارة المالية في الموقف المؤيد لقانون في اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة فقد وصفت التعرفة الجديدة بأنها تضع حداً للهدر غير المبرر والاستخدام غير الرشيد منذ عام ١٩٦٦م فهي بذلك توافق على عدم الغاء الدعم وإنما إعادة توجيهه لكي يصل الى مستحقيه من ذوي الدخل المحدود.

في المقابل رأت اللجنة المالية والاقتصادية ان التعرفة الجديدة بصورتها التي طرحت في مشروع القانون تتعارض مع الهدف من القانون ولذا قامت بإجراء تعديلات هي الأخيرة كما نراها الآن كما رأت الأغلبية الراضة في اللجنة عكس ما هو مطروح من استنفادة ذوي الدخل المحدود من التعرفة الجديدة بل ان أكثر المتضررين سيكونون من هذه الفئة فالتكلفة عليهم مضاعفة كالتكلفة الناتجة من الزيادة في فاتورة المياه والكهرباء على حدة، وفي أسعار السلع والخدمات فضلاً عن أنهم يدعون الحكومة لاتخاذ كافة التدابير لتوفير الطاقة باستخدام الطاقة الشمسية والأجهزة الذكية قبل تحميل التكلفة للمواطن حيث اتفق العديد على ضرورة انشاء محطات جديدة للمياه والكهرباء بالإضافة إلى اقتراحهم البدء ببرامج الإصلاح الأخرى في وثيقة الإصلاح قبل الانفتاح بالمياه والكهرباء.

وبالنسبة الى مدى قبول التعرفة الجديدة من عدمه لدى المواطنين فالملاحظ في الأمر هو رفض الأغلبية لهذه التعرفة وذلك بسبب اعتراضهم على زيادة التكلفة عليهم ومن ثم

أسعار الكهرباء في المملكة العربية السعودية

السعر الجديد	السعر السابق	شريحة استهلاك «كيلو واط ساعة / شهر»
٠,٠٥ ريال	٠,٠٥ ريال	١ - ٢٠٠٠
٠,١٠ ريال	٠,١٠ ريال	٢٠٠١ - ٤٠٠٠
٠,٢٠ ريال	٠,١٢ ريال	٤٠٠١ - ٦٠٠٠
٠,٣٠ ريال	٠,٢٦ - ٠,٢٠ ريال	٦٠٠١ - فأكثر

أسعار المياه في المملكة العربية السعودية

السعر للمتر المكعب	الاستهلاك الشهري الجديد	الاستهلاك الشهري السابق
٠,١٠ ريال	اقل من ١٥ مترًا مكعباً / شهر	اقل من ٥٠ متر مكعب / شهر
١ ريال	١٦ - ٣٠ مترًا مكعباً / شهر	٥١ - ١٠٠ متر مكعب / شهر
٣ ريالات	٣١ - ٤٥ مترًا مكعباً / شهر	١٠١ - ٢٠٠ متر مكعب / شهر
٤ ريالات	٤٦ - ٦٠ مترًا مكعباً / شهر	٢٠١ - ٣٠٠ متر مكعب / شهر
٦ ريالات	اكثر من ٦٠ مترًا مكعباً / شهر	اكثر من ٣٠٠ متر مكعب / شهر

شهرياً، وتعرفة استهلاك المياه العذبة «الف غالون امراطوري شهرياً» وفقاً للجدولين المرفقين وتتولى وزارة الكهرباء والماء تحصيلهما.

فيما نصت المادة الثانية من القانون على أنه يجوز منح حوافز لمن يساهم من المواطنين في ترشيد استهلاك الكهرباء وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد وضوابط منح هذه الحوافز.

في حين نصت المادة الثالثة على ان يعامل المواطن الذي يسكن في السكن الاستثماري معاملة المواطن الذي يسكن في السكن الخاص من حيث تعرفه الكهرباء والمياه شريطة الا يكون مستفيداً من الدعم في سكن آخر.

كما نصت المادة الرابعة على ان يصدر وزير الكهرباء والماء اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال سنة من تاريخ نشره.

فيما نصت المادة الخامسة على انه يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون.

اما المادة السادسة فنصت على ان يبدأ العمل بالقانون وفق مراحل متتالية تبدأ بعد سنة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وذلك وفق الجداول الزمنية الآتية: القطاع التجاري بعد سنة والاستثماري بعد سنة وثلاثة أشهر والحكومة بعد سنة وستة أشهر والصناعي والزراعي بعد سنة وتسعة أشهر.

وأخيراً تم اصدار القانون في ١٦ مايو ٢٠١٦م واعلن عنه في الجريدة الرسمية كما تم اصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بالقانون في ١٠ يناير ٢٠١٧م وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٧م.

أسباب التوجه نحو التعرفة الجديدة

ان تخفيف الدعم الحكومي هو احد برامج الإصلاح المالي في بند المصروفات القصيرة الاجل، من اجل معالجة عجز الميزانية الحاصل بسبب انخفاض أسعار النفط، ومن هنا تأتي ضرورة تطبيق التعرفة الجديدة لتفادي الضرر الناتج عن انخفاض سعر النفط بأسرع وقت

اعطاء المستهلك مهلة كافية وبعد انذاره بكتاب مسجل وذلك في الحالات الآتية:

١ - اذا تخلف المستهلك عن دفع الرسوم الواجب سدادها بموجب الفاتورة مقابل استهلاك الكهرباء والمياه والخدمات الأخرى.
٢ - عدم مطابقة المعدات والأجهزة والتعديلات الداخلية لشروط السلامة.
٣ - اقامة او انشاء تعديلات داخلية من غير ترخيص من الوزارة.

المادة رقم ٧:

كل من اختلس او استهلك بطريق الغش او التدليس اية كمية من الكهرباء او المياه مما تورد الوزارة او تملكه يكون مرتكباً لجريمة السرقة ويعاقب بالعقوبة المقررة لها في قانون العقوبات.

المادة رقم ٨:

مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها قانون العقوبات او اي قانون اخر يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهرين وبغرامة لا تجاوز خمسمائة

دينار او باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف احكام الفقرة الثانية من المادة الثانية وللمحكمة فضلاً على ذلك ان تأمر بإزالة اسباب المخالفة او موضوعها مع اغلاق المحل حسب الاحوال وذلك خلال مدة تحددها في الحكم فإذا قصر المحكوم عليه في تنفيذ الحكم خلال المدة المحددة فيه جاز للوزارة ازالة اسباب المخالفة او موضوعها على نفقة المخالف وتحت مسؤوليته وللوزارة ان تسترد هذه النفقات من المخالف وفي حالة تكرار الامر تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على خمسة اشهر والغرامة التي لا تزيد على الف دينار او باحدى هاتين العقوبتين ويعاقب بغرامة لا تزيد على مائة دينار كل من رفض عمدا السماح لاي موظف من الوزارة مرخص له في الدخول لاي محل موصل بالكهرباء والماء وفقاً لنص المادة (٤) من هذا القانون وفي حالة تكرار الامر مرة اخرى تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على شهر والغرامة التي لا تزيد على مائتي دينار او باحدى هاتين العقوبتين.

المادة رقم ٩:

يصدر الوزير اللوائح والقرارات والانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون ويلغى كل نص يخالف احكامه.

المادة رقم ١٠:

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

اسباب عدم فاعلية التعرفة القديمة للكويت في الوقت الحالي:

ان العمل بأي تعرفة خلال هذه المدة الطويلة - منذ عام ١٩٦٦م - يتضمن تجاهل التزايد السكاني من ١٦٨٩٧٣ نسمة في عام ١٩٦٦م الى ٤ ملايين نسمة في الوقت الراهن والتطور العمراني الذي لاتزال الكويت تشهده وما يتطلبه من عناية دائمة بمصادر الثروات الطبيعية وعدم اهدارها مما يسبب ضغطاً هائلاً على موارد الدولة فمن مظاهر هذا الضغط على المياه والكهرباء ما نشهده منذ فترة من انقطاع هذين الموردتين عن العديد من المناطق في الكويت لعدة ساعات او ايام فضلاً عن المناطق الجديدة التي لم يتم ايصال المياه والكهرباء اليها بشكل مستمر على الرغم من سكن المواطنين فيها.

ومن الاسباب أيضاً الاستخدام غير الترشيد لتلك الموارد من قبل المواطنين ولا تغفل عن الاسباب الطبيعية التي لا نملك بدا لتغييرها وهي: الموقع وحرارة الصيف مما يتم على المواطنين استهلاك المياه والكهرباء بصورة مستمرة اكثر من باقي الدول.

ولكن كل ذلك ليس عذراً يسوغ احتلال الكويت مركزاً متقدماً عالمياً في استهلاك المياه والكهرباء وهو ما أدى الى القيام بالعديد من الحملات الترشيدية التي لا تستطيع بمفردها تغيير الاعتماد على الدعم الحكومي لدى بعض المواطنين.

ثانياً: التعرفة الجديدة:

في ٢٨ مارس عام ٢٠١٦م تم تقديم مشروع بقانون ببناء عرض وزير الكهرباء والمياه أحمد الجسار لتغيير تعرفه المياه والكهرباء وتنص المادة الاولى من القانون على ان: تحدد تعرفه استهلاك الكهرباء «كيلو واط ساعة

